

# العربية

الأحد 27 جمادى الأولى 1429 هـ - 01 يونيو 2008 م

## فوارق الإصلاح التركي والإصلاح العربي

د. مهند مبيضين

يمضي كمال عبد اللطيف في كتابه "أسئلة النهضة، التاريخ، الحداثة، التواصل" (ص152)، إلى تأكيد أثر الغرب في النهضة العربية، فهو وإن اعترف بحركة سياسية عربية تبلورت في العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر نتيجة تطور داخلي، إلا أنه يرى بأن الحضور الغربي الوافد هو الذي وقف وراء الحركة التي حصلت في تلك الحقبة. وهو بذلك لا يخرج عن آراء غيره من الذين يعدّون صحوة العرب نتيجة منطقية للقاء مع الغرب المتمدن من أمثال فهمي جدعان ومنذر معاليقي والبرت حوراني وغيرهم، وهي نتيجة تتكرر لدى الكثير ممن درسوا حقبة النهضة العربية، وهي نظرة لا تحتاج اليوم لمراجعة لما أتت به من مسلمات وترسيمات معرفية. وهذه النظرة تكشف عن نتائج مختلفة عن تلك التعميمات التي أطلقت. أو التي عالجت أمر التحديث والنهضة بمعزل عن التجربتين التركية والإيرانية أو الحث عن حقبة ما قبل حملة نابليون على مصر والشام.

تقدم الأدبيات الدارسة لموضوع الإصلاح العربي والإسلامي ومعانيه في حقبة النهضة، والذي كان منشوداً آنذاك، خلاصة مفادها أنه كان يشف عن غايات عديدة، فهو دعوة إلى تغيير أو إصلاح لنظام دولة سلطانية قائمة، ويمكن أن يكون تغييراً في لباس ثورة أو يكون إصلاحاً مقتبساً من محاكاته لنموذج محدد وهو الغرب. ويبدو أن هناك مستويين للإصلاح في تاريخنا الحديث، تتابعا ولم يتزامنا، المستوى الأول مستوى تقليد العالم الغربي والمجتمعات الغربية، والثاني جاء بعد هذه المرحلة وهو مستوى إعادة التفكير في هويتنا مسلمين وعرباً وحضارة مشاركة في الفعل الإنساني وهو ما حاوله مالك بن نبي فيما بعد.

عربياً وتركياً وإيرانياً شكل مطلب التحديث واللامركزية والحرية لب الجهد الإصلاحي، كما ظهر أن رفض الاستبداد انبرى من منطلقات دينية ظلت مستمرة في مشروع النهضة من بداية القرن التاسع عشر وحتى اليوم وهذا ما راح غالي شكري يبحث عنه في كتابه "دكتاتورية التخلف" أو محمد عابد الجابري في بحوثه المختلفة حول العقد السياسي العربي.

قراءة تطور سجل الإصلاح تبدو أكثر فائدة غالباً بإحداث مقارنات بين العرب والأترك والإيرانيين، ففي مقابل سيادة أفكار المرجعيات الدينية التي انتهت إلى مبدأ ونظرية ولاية الفقيه في إيران، تطورت لدى الجيران العرب الأفكار الإسلامية السنية ولم يعد الحل عندها مرتبطاً بنهايات إصلاحية قصوى، وبرغم أن المخرج ظل يستند إلى حاكمية الله، في صيغة مفادها أن "الإسلام هو الحل". وإزاء الحفاظ على الوعود، انخرط الإسلاميون في العملية السياسية العربية، وتحول قسم منهم إلى لاجئين جدد خارج أوطانهم، وصار لزاماً على المنخرطين في المشهد السياسي التعامل مع واقعية سياسية راهنة، في الوقت الذي ظل يُنظر إليهم على أنهم خارجون على الشرعية أو أنهم لا يملكون سوى الرفض دون الحلول والبرامج، في حين نظرت بعض فرقهم وتياراتهم إلى النظام الرسمي بأنه يمثل فسطاط الكفر.

السؤال اليوم، وفي ظل اقتراب موعد المئوية الأولى للانقلاب التركي 1908 والذي انتهى بإعادة العمل بدستور عام 1876، كيف تطورت حركة الإصلاح داخل البيئة التركية وكيف عبرت عن حالها، وهل افتقرت في صورتها عن الجارين العربي والإيراني؟

بداية جاء الانقلاب التركي على العهد الحميدي الذي تميز بكثافة الصراعات الاجتماعية والنزعات الاستقلالية، والحقبة الحميدة جاءت بقوة وبطش سياسي يرى الدارسون أنه نتيجة لرد الفعل المزدوج ضد إضعاف سلطة السلطان في حقبة التنظيمات، وضد النغمة الليبرالية والنزعة الدستورية لمدحت باشا، وكان السلطان عبد الحميد يرى ان تلك الحقبة تقود البلاد للهاوية لا بل كان يرى ان الشعب العثماني ليس ناضجاً بعد لمحاولة خوض تجربة برلمانية جديدة.

إبان حقبة التنظيمات برز دعاة الإصلاح وهم عبدالرحمن شرف أفندي الذي قال أنه لا مفر من المشروطة الأولى، محمد أمين علي باشا (1815-1871) ومحمد فؤاد باشا (1815-1869) وكان الألمع والأبلغ أثرا مدحت باشا (1822-1884)، لكن ما خلفية هؤلاء الدعاة الأتراك؟ وكيف آلت التجربة؟

تفيد التراجم التركية بأن للدعاة الثلاثة سيرا متشابهة، فقد كانوا شبابا مكرسين للعلم والدراسات الدينية، وكانت لهم خبرة في مراتب البيروقراطية العثمانية الدنيا أولا ثم تدرجوا لمواقع عليا، وكانت لهم علاقات مع أوروبا وعملوا في وظائف إدارية متنوعة. وهم في الغالب كانوا يعيشون في زمن قيل فيه ان طوق النجاة يمر عبر الانفتاح على الغرب.

ومع ان الخبرة في العمل البيروقراطي والعلاقة مع الغرب، قد تحدث أثرا لدى جيل الدعاة الأتراك نحو الإصلاح، إلا ان المعارف الدينية الإسلامية والخبرة العملية كان لهما نصيب في النجاح الذي أصابوه، مثلا محمد أمين باشا كان ابن تاجر صغير في اسطنبول ودخل في خدمة الباب العالي في سن العشرين ثم عين سفيرا في لندن وكان يميل للغات الأجنبية، ويعود له الفضل في إصدار ما عرف بالخط الهيمايوني (المرسوم السلطاني) عام 1856 الذي شكل برنامجا جديدا للإصلاح في عهد السلطان عبدالمجيد.

أما محمد فؤاد باشا، فينحدر من أسرة علم، درس الطب في البداية، والتحق بالجيش، وعمل فيما بعد في مكتب الترجمة التابع للباب العالي، وعين بعد ذلك ترجمانا في السفارة العثمانية في لندن، ثم بعد اثني عشر عاما صار وزير الشؤون الخارجية، وقد لعب دورا في رسم السياسات الإصلاحية المؤسسية.

آخر كبار المصلحين في ذلك العصر هو مدحت باشا، الذي تلقى تعليما دينيا ثم حصل على وظيفة في الصدارة العظمى، ورحل لأوروبا عدة أشهر لكنه لم يبق فيها. ومع ان سابقه ارتقى في مجال الوظائف الدبلوماسية والإدارية المركزية في اسطنبول، فإن مدحت باشا تلقى خبرة كبيرة في إدارة الولايات، فقد خدم واليا في "نيس" و"الدانوب" وبغداد وبنى سمعة طيبة في دمشق ومن آثاره فيها مثلا "سوق مدحت باشا".

اكتسبت صورة رجل الإصلاح في عهد مدحت باشا، برأي الباحث "بول دومون"، نمطا جديدا وكانت علائمه فارقة عن غيره، ففي حين كان مهندسو التنظيمات يرون ان الإصلاح لا يتم إلا بالتغريب وعبر وصفات محددة، فإنه بالنسبة لمدحت باشا كان يعني الإنصات لأصوات الولايات البعيدة، التي انبرت تطالب باللامركزية أكثر من المجالس التشريعية.

وفيما أكد المصلحون العثمانيون على ضرورة اتباع الغرب، كان مدحت باشا يرى ان عالم ولايات الإمبراطورية المتعدد والمتنوع يشكل أفضل مجال حيوي لبناء الإصلاح، لا بل هو المختبر الحقيقي له.

وفي النهاية أثمرت ضغوط الدستوريين الأتراك على السلطان عبد الحميد بالمطالبة بضرورة إعادة العمل بالدستور المعطل – دستور 1867 والذي عطل سنة 1878- واتصل المطالبون بالدستور بمراجع النجف العلمية، وتعاطف معهم الملا كاظم الخراساني (ت:1911م) فأرسل رسالة شديدة يؤيد بها الحركة الدستورية، ونتيجة لضغوط المراجع الشيعية وعلماء السنة تدخل شيخ الإسلام حائا السلطان عبد الحميد على ضرورة تحقيق مطالب الدستوريين. وبهذا نجحت الحركة الدستورية مرة أخرى وأعلن الدستور في يوم 23 تموز 1908 والتأم مجلس المبعوثان من جديد رغما عن إرادة السلطان عبد الحميد الذي لم يطل به البقاء أمام قوة الدستوريين الذين صدّروا فتوى بخلعه وقبها شيخ الإسلام، وشكل وفد لتبليغ عبد الحميد الثاني بها، وتنصيب السلطان محمد رشاد مكانه. وحدث أن ذهب الوفد لتبليغ السلطان المخلوع بقرار الخلع، وعندما وصل الوفد وجدوه في أحد الصالونات مرتديا حلة سوداء. فقالوا له: "الأمة خلعتك"، وسأل عن حياته فأجابوه بالأمان، فاختر أن يقضيها في قصر جرجان، إلا انه انتهى في قصر بسيط في قرية قريبة من سلانيك.

من هنا تظهر فوارق الإصلاح التركي عنها في المجال العربي، فقد عمل الدعاة الأتراك في مكاتب الدولة وصقلوا في تجارب إدارية ودبلوماسية أولا، ثم أن الانتصار ثانيا لم يمكن لدعوة الاقتباس من الغرب ولا التوفيق مع منجزاته بقدر ما كانت النهاية استجابة لصوت الداخل الذي شكل عالم الإصلاح ومجاله والذي من اجله جاءت ثورة 1908م.

\*نقلا عن جريدة "الغد" الأردنية